حماية الطبيعة وحقوق الإنسان: نحو ميثاق أخلاقي بيئي

د. عودة الجيوسي – المدير الإقليمي
الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة – المكتب الإقليمي لمنطقة غرب آسيا

إن المتأمل لحالة البيئة في الوطن العربي بالتحديد في البلاد التي تتعرض للحروب التي يصنعها البشر يجد بأن كل من الرأسمال البشري والاجتماعي والطبيعي مهدد بالدمار لما تخلفه هذه الحروب من خسائر جسيمة تعيق عملية التنمية المستدامة.

ولعل من المفيد القول بأنه يمكن تفسير ظهور وارتقاء ثم انهيار الحضارات الغابرة يعود بالدرجة الأولى إلى عدم قدرتها على التكيف مع البيئة وبالتالي فقدانها للبيئة الممكنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومما يزيد من التحدي لتحقيق تنمية مستدامة هو أن المحددات البيئية الحالية هي أكثر تعقيداً من التهديدات التي كان على الأجيال السابقة التصدي لها مثل تردي نوعية المياه والهواء والتصحر. لكن الحقيقية الأساسية التي يجب أن لا نغفل عنها هو أن هذا التدهور البيئي المتفاقم ناتج عن العقل البشري (بما كسبت أيدي الناس).

فالمنطقة العربية تتصدى لمواجهة نتائج الحروب البشرية في لبنان وفلسطين والعراق والتي تهلك الحرث والنسل وتفاقم من حالة تردي لصحة الإنسان والأنظمة البيئية. ومن الجدير بالذكر أن الآثار السلبية لحالة التدهور البيئي يتعدى مدى تأثيرها المكان والزمان، كما ويتم حجب المعلومات المتعلقة بالأزمة البيئية عن أولئك الناس الذين تصيبهم العواقب الوخيمة، وكذلك فإن العقل البشري وانعدام المساواة الاجتماعية يعرض فئة أكثر من أخرى.

إن التدهور البيئي والتعدي على حقوق الإنسان مترابطان بشكل وثيق رغم أن الخطاب الدولي والمواثيق الدولية تعرض قضايا حقوق الإنسان والقضايا البيئية على أنهما موضوعان منفصلان، وهذه الفروقات مصطنعة حيث هناك عدة أمثلة من العالم تشير إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان تحدث بصورة تسبق أو قد تكون لاحقة للتدهور البيئي ضمن ما يسمى بفكرة حقوق الإنسان الشاملة التي تعترف بالنسبية الثقافية.

وفي ما يلي بعض الصور للتعدي على حقوق الإنسان:

1- التعدي الثقافي بالإضافة إلى السياق السياسي والاقتصادي. ويحدث عادة انتهاك حقوق الإنسان نتيجة لمحاولات السيطرة على الأرض وموارد الشعوب الواقعة على الحدود السياسية. من الجدير بالذكر بأن هذا التعدي ينطوي على مفهوم اجتماعي ثقافي بحيث ينظر فيها إلى الشعوب المستهدفة على أنها متدنية بيولوجياً وثقافياً واجتماعياً وذلك لتبرير سيطرة الدولة الطامعة على شعب ما. وهذا يسمى "الهيمنة الاجتماعية" والتي تتضمن خطاباً يقوم على الانتقاص من الآخر وهذا يمثل أحد المكونات الأساسية للتعدي على حقوق الإنسان.

2- التعدي الانتقائي على الغير، والذي هو عبارة عن نتاج لأفكار ومفاهيم ثقافية كالعنصرية والتفوق العرقي والاستعمار الاستيطاني. وهذه الأفكار تشكل القيم والخطط التي تتبعها الحكومات والشركات لتبرير نفي الآخر وحقه في التمتع بالموارد الطبيعية. وهذا يؤدي إلى النظر إلى الجماعات الضعيفة والسكان الأصليين وحقوقهم في الأرض والصحة والموارد الطبيعية على أنها أمور مباحة ويمكن التصرف بها بحجة الأمن الوطني وما يحدث في فلسطين ولبنان خير مثال على ذلك. وهذا الإطار الثقافي الاجتماعي الذي يتمثل لتعريض الآخر لأوضاع بيئية خطرة بفعل الحرب أو الجدار الفاصل يكون أحد أشكال الإساءة إلى حقوق الإنسان البيئية. ويمكن القول أن التعدي على حقوق الإنسان البيئية ينبع من الطرح القائل "كأن الناس الأصليين يعيشون في المكان غير المناسب إذ تكمن تحت أرضهم موارد طبيعية ذات أهمية استراتيجية". ولهذا السبب تصبح هذه الشعوب الأصلية مهددة بالاعتداء والتشرد وتصبح أرضهم مسرحاً للاقتتال والتناحر.

3- الحماية الانتقائية لفئة معينة من الناس نتيجة الآثار السلبية للبيئة وتعرض فئة أخرى للخطر والعمل في ظروف غير صحية وخطيرة ولا تراعي إجراءات الوقاية البيئية. بالإضافة إلى عدم الأخذ بالاعتبار للأضرار النفسية والاجتماعية عند تبني منهجية لتعريف وتقليل وتقييم الآثار السلبية للبيئة.

وأخيراً يتم تعدي حقوق الإنسان عندما يتم حجب المعلومات عن مدى التدهور البيئي بحجة الأمن القومي. ويكون التعدي على حقوق الإنسان عندما تختار قوى الاقتصاد والسياسة إفساد تنفيذ الإجراءات التشريعية وتعديلها لخدمة قوى المال والشركات عابرة القارات على حساب المواطنين المحليين.

خلاصة القول، نحن في أمس الحاجة في منطقتنا العربية إلى تطوير وتفعيل ميثاق أخلاق لحماية الإنسان والبيئة خلال وقت النزاعات والحروب بحيث يتم حماية الرأسمال الطبيعي والموارد الطبيعية التي تمثل البنية التحتية للتنمية المستدامة.